"القوات": خروج السوريين شرط التعاون معهم

اصدرت الهيئة المركزية لـ"القوات" في اوروبا بياناً عنوانه "وثيقة الرابع عشر من ايلول" قالت فيه انها عقدت خلوة طارئة السبت ٨ أيلول ٢٠٠١ في حضور مندوبين عن فروع اوروبا، واعتبرت ان "حملات الاعتقال دليل على استمرار السلطة القائمة في مشروعها الذي بدأت تنفيذه قبل سبعة أعوام والقائم على اغتيال مشروع الوفاق الوطني بمحاولة تصفية أحد أركانه الأساسيين، القوات اللبنانية. وكذلك فان من مدلولات هذه الحملة استمرار غياب القرار الوطني الحر والانصياع الأعمى للارادة السورية من افرقاء السلطة". وقالت ان "المؤامرة على القوات اللبنانية التي حيكت خيوطها منذ اغتيال الرئيس الشهيد بشير الجميل في ١٤ ايلول ١٩٨٢، لا تزال في قمة اندفاعتها، ولا تشكل أعمال القمع والاعتقالات والاضطهاد الا وجهاً من اوجهها المتعددة، وما تشهده الساحة اللبنانية اليوم من محاولات الاحتواء عبر شراء بعض الاصوات النشاز واطلاق المواقف الشاذة والغريبة عن جوهرها، لا يحمل الا تفسيراً سياسياً واحداً هو افلاس سياسة الالغاء التي مورست ضد القوات اللبنانية، بسبب جملة عوامل موضوعية على رأسها التزام القاعدة الخط النضالي للقائد الدكتور سمير جعجع وترسيخ هذا الخط عبر الحال الشعبية العارمة الذي اصبح يجسّدها. ان الانتقال من سياسة الالغاء الى سياسة الاحتواء هي قفزة في الهواء محكومة مسبقاً بالفشل بسبب العوامل الموضوعية التي سبق ذكرها.

ان الهيئة المركزية في فرنسا التي تشكل امتداداً للقوات في الوطن وكل انحاء العالم، وانطلاقاً من ايمانها بما يمثله حزب القوات، كحركة تاريخية حيّة انبثقت من رحم الوجود المسيحي في لبنان بهدف حمايته وتفعيله والدفاع عن حريته، يهمها تأكيد الثوابت الآتي:

-التزام النضال من اجل السيادة والاستقلال والحرية الوطنية وتعددية المجتمع اللبناني وقدرته على التفاعل الايجابي، وتعهد العمل من اجل بناء نظام سياسي متطور يقوم على مبدأ الديموقراطية التوافقية. وهي المبادئ الثوابت ذاتها، التي هي في أساس المشروع السياسي للقوات، وقد جاء الارشاد الرسولي حول لبنان ليكرسها بكل ابعادها. ومن هنا يفهم الدور الذي تقوم به القوات بالالتزام الكامل بمواقف بكركي التي عهد اليها العمل على تطبيق هذه المبادئ ووضعها موضع التنفيذ متسلحة بالاقتناع اللبناني العام الذي تكوّن حول هذه المبادئ.

-ان الهيئة المركزية في فرنسا تعتبر ان الحلّ السياسي للأزمة اللبنانية يصطدم:

أولاً: بوجود الجيش السوري في لبنان، وهو وجود مهما قيل عنه فهو يدخل في صلب المصالح والحسابات الاستراتيجية السورية، من هنا فان كل التبريرات التي يقدمها منظرو هذا الوجود لا تلغي حقيقة تناقضه مع مبدأ السيادة الوطنية التي يتمتع بها كل كيان حر، مع الاخذ في الاعتبار ما قامت ولا تزال تقوم به الاجهزة الامنية السورية الموجودة بقوة على الساحة اللبنانية من ممارسات وانتهاكات طالت الاشخاص والاملاك والحقوق وصولاً الى مصادرة القرار الوطني بتعيين الحكام وادارة المؤسسات العامة.

ان اخضاع المجتمع المدني والوصاية على السلطة العامة هما في المحصلة هدفان تاريخيان سعى اليهما النظام السوري منذ زمن بعيد، وان العلاقات اللبنانية – السورية اليوم هي علاقات غير طبيعية وغير متوازنة وغير متكافئة.

ان القوات التي ناضلت باستمرار من اجل وضع العلاقات اللبنانية – السورية في اطارها الصحيح، تعتبر خروج الجيش السوري من لبنان شرطاً لا بد منه من اجل تفعيل التعاون بينهما، ومن أجل بناء العلاقات المتوازنة الكفيلة خدمة مصالح شعبي البلدين المتجاورين.

ثانياً: بوضع السلطة القائمة عبر التطبيق المشوّه لاتفاق الطائف واغتيال الحياة السياسية وعدم الاعتراف بالمعارضة والفساد المالي والاداري وممارسة القمع على المجتمع الاهلي وتسلّط الاجهزة الامنية والعسكرية على رقاب الشعب والانصياع للارادة الغريبة وتنفيذ رغباتها ومصالحها على حساب المصلحة الوطنية وبث التفرقة وروح الانقسام في صفوف الشعب وغيرها.

ان القوات وقد أصابها ما أصابها من قمع وتنكيل واضطهاد على يد أصحاب هذه السلطة، ترى ان مسؤولية النضال من اجل تحقيق العدالة والحرية وحقوق الانسان هي مسؤولية جماعية وطنية، وتقع على عاتق جميع فئات الشعب لمواجهة انحرافات السلطة. هذا من جهة. ومن جهة أخرى فان سلطة هذا شأنها وهذه طبيعتها غير مؤهلة لادارة حوار وطني فلعل وان الرهان عليها لتحقيق هذا الشأن يقودها حتماً الى استنتاج واحد هو ان المشروع الوفاقي الوطني مؤجل اذا لم يسارع المجتمع الاهلي بكل افرقائه الى انقاذه.

ثالثاً: بعدم تطبيق اتفاق الطائف الذي لا يزال يمثل الفرصة التاريخية الوحيدة للانقاذ وتحقيق الوفاق الوطني وبناء الدولة الحرّة والقادرة والمتوازنة. ان تطبيقات هذا الاتفاق منذ لحظة ولادتها كانت ممسوخة ومشوهة وغريبة عنها نصاً وروحاً، فأدت الى ما أدت اليه من نكبات وأزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية والى شروخ في البنية الاجتماعية اللبنانية.

نستخلص من كل ذلك ان السيطرة الغريبة على مقدرات البلاد هي التي أدت الى قيام السلطة المرتهنة وعدم تطبيق اتفاق الطائف، وأدت الى وضع لبنان الدولة والكيان داخل زنزانة كبيرة. وقد تكون واقعة اعتقال القائد الحكيم الصورة الرمزية المعبّرة عن مصير الوطن بأسره وان النضال من اجل تحريره يساهم حتماً في تحرير الوطن اذ ان الوفاق الوطني لن يتحقق الا بتحرير سمير جعجع وهذا الوفاق سيفتح الطريق أمام التحرير الشامل واقامة السلطة الوطنية الحرة.

وأخيراً لا بد من الوقوف واستعادة الحقائق: ان القوات اللبنانية ستبقى واحدة موحّدة على خط النضال خلف قائدها المعتقل، ثابتة في مبادئها وعاملة دائماً على تحقيق أهدافها الوطنية من دون رهانات او ارتهانات، مؤمنة بالوفاق الوطني وهي أحد محاوره الأساسية، فمن دونها لن يستقيم أي حل سياسي، اذا لم يكن مشروعها هو الحل